

غسان مخيبر : فساد لبنان بنيوي

أدواته ثلاث ومكافحته بإصلاح سياسي - دستوري

يحتل الفساد موقعا اساسيا في القضايا التي تشغل بال اللبنانيين جميعا منذ سنوات، لكنه اكتسب اهمية استثنائية خصوصا مع انحدار الازمة الاقتصادية وتدهور الحالة المعيشية لمئات الاف العائلات، ما يجعل من الملحّ محاولة فهم العقبات التي تحول دون تمكن اللبنانيين من الخروج من نفق هذه الازمة الاقتصادية والاجتماعية المهذرة لمواردهم

خلال السنوات العشر الماضية، اقر لبنان العديد من القوانين الخاصة بمكافحة الفساد، لكنه لا يزال مدرجا من ضمن الدول الاكثر فسادا على مستوى العالم، وهي تهمة باتت تؤثر على قدرته في الاستمرار على هذا المنوال، مع اشتداد الازمة المالية والاقتصادية التي تعصف به.

"الامن العام" حاورت النائب السابق غسان مخيبر الذي عمل لسنوات طويلة على تعزيز اجراءات الشفافية ومكافحة الفساد في لبنان.

■ كيف يمكن احتساب الكلفة الدقيقة للفساد بشكل عام في اي مجتمع، وكم حجم الفساد في لبنان؟

□ الفساد في لبنان كلفته هائلة، ويجب ان نتذكر بأن ما يمكن ان يقاس به حجم الفساد في لبنان هو حجم الانهيار الاقتصادي والمالي والنقدي الذي نشهده، والذي اوقع جميع اللبنانيين في اعمق تركبات الفقر والانهيار بحيث ضاعت كل مدخراتنا وافلست او كادت ان تفلس الدولة اللبنانية. للتوضيح، يجب ان نتذكر ان الفساد في لبنان ليس ظرفيا او حالة من حالات الجرائم التي يمكن ان نكافحها بملاحقة مجرميها. الفساد في لبنان هو فساد بنيوي، بمعنى ان ادواته هي من ادوات ادارة الدولة وهو واسع الانتشار يحول الناس والمواطنين الى زبائن لمجموعة من السياسيين يستغلون الدولة وجميع امكاناتها لاعادة توزيع هذه المغنم على زبائنهم في اطار طائفي وبادوات الفساد الكبير. يكفي ان نستعيد ثلاث من ابرز ادوات هذا الفساد الكبير: الصفقات العمومية التي تتوزع على المحاسبين، الوظائف العمومية، والاملاك

العمومية التي هي ايضا تجعل من المال العام في لبنان مالا سائبا. في مثل هذا الاطار للفساد البنيوي، ان اسوأ ما يقع من كلفة للفساد على الدولة هي اولا كلفة معنوية وثانيا كلفة مادية. اما الكلفة المعنوية فهي تقويض الثقة في مؤسسات الدولة مما يزيد الهوة بين المواطن والسياسيين ومؤسسات الدولة، وثانيا الفساد يضرب مبدأ المساواة بين المواطنين فلا يصل الى الخدمة العامة من الكهراء والماء والوظائف سوى المحظوظين اصحاب العلاقات. هذا يضرب مبدأ المساواة للمواطنين كما يضرب مبدأ الثقة في الاقتصاد. نحن امام حالة من الفساد البنيوي الهائل الكلفة، وبات من شبه بديهيات الخطاب السياسي حتى من المسؤولين عن ذلك الفساد بأن يقولوا ان البلاد تحتاج الى اصلاح بنيوي في مواجهة الفساد البنيوي. لكن الارادة ضائعة كون المكافحة الجدية لذلك الفساد البنيوي يعني بشكل بسيط الانتهاء من الحالة السابقة والانتقال الى حالة الدولة، وهذا ما يروجوه كل لبناني وهذا هو مبتغى عملية مكافحة الفساد والوقاية منه وعنوانها بناء مؤسسات الدولة الفاعلة.

■ ما هي اهمية الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي اقرها مجلس الوزراء في 12 ايار 2020؟

□ هذه الخطة الوطنية او الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد هي الخطة الاولى التي تقرها الدولة اللبنانية بعد سنوات طويلة من الجهود التي انتقلت من حكومة الى اخرى، لكنها استفادت من خبرات دولية وفرنثا الامم المتحدة وخبرات محلية كبيرة ان على صعيد مؤسسات الدولة او على الخبراء وهيئات

المجتمع المدني. فقد عملت هذه الخطة على اساس التشخيص الواقعي للمشاكل وحددت لنفسها ثلاثة اهداف رئيسية: الاول تعزيز شفافية والثاني تفعيل المساءلة والثالث منع الافلات من العقاب. لكل من هذه الاهداف الثلاثة 7 محصلات تؤدي جميعها الى بناء مؤسسات الدولة الفاعلة لتعزيز الشفافية وتفعيل المساءلة والمحاسبة. لكن كما يعلم الجميع، ان التحدي ليس في كتابة الخطط بل تنفيذها. لسنوات طويلة، من كان يسعى كان يفعل ذلك من دون خطة، اما الان فباتت للبنان خطة وطنية يعمل على تطبيقها. المؤسف ان الحكومة بالذات والدولة قليلا ما تشير الى هذه الخطة لمكافحة الفساد ولا تجعلها في مقدمة اولوياتها، اما بقي هناك عدد من حراس الهيكل لاسيما في وزارة الدولة للتنمية الادارية، ومؤسسات المجتمع المدني والامم المتحدة التي تدفع في اتجاه تطبيق هذه الخطة وتعتبرها جديا خارطة طريق الدولة للخروج من الانهيار الذي وقعت فيه.

■ هل من ثغر او نواقص في هذه الاستراتيجية، ما هي؟

□ طبعا اشارت الاستراتيجية الى عدد كبير جدا من المحصلات، اي الاعمال التطبيقية التي يفترض اذا ما نفذت ان تقي من الفساد وتكافحه بشكل فعال. لكن ما نقص في هذه الاستراتيجية كما في العديد من الاتفاقات الدولية، كان المستوى المرتبط بالاصلاح السياسي والدستوري. الارادة السياسية هي العنصر الاول لمكافحة الفساد والوقاية منه، وبما ان الفساد بنيوي في لبنان كما في عدد من الدول المشابهة، فان ذلك لا يتحقق سوى من طريق



النائب السابق غسان مخيبر.

العنصر الثالث فهو حالة الافلاس العام الذي وقعت فيه الدولة. فالبقرة الحلوب لم يعد في الامكان واقعي توزيع حليبها او منافعها بالشكل الذي كانت تتوزع فيه، وبالتالي شحت كل مصادر الفساد المالية والوظيفية والعقارات والصفقات، مما سوف يدفع الكثير من الزبائن الى ترك زعمائهم واللجوء الى الدولة التي يمكن وحدها ان تحمي المواطنين في حقوقهم ووصولهم الى بديهيات الخدمات التي تفتقر ان تقدمها لهم الدولة. في هذا الاطار، يحلو لي التذكير بمقولة مهمة اخذتها عن صديق، تؤكد ان السياسيين لا يبصرون النور لكنهم يشعرون بالسخن (ما يشوفوا النور بس بحسّو بالسخن) بمعنى ان نظريات الاصلاح التي باتت معلومة تحتاج الى ارادة سياسية، والارادة السياسية لن تتحقق سوى بالضغط، وهذا الضغط بات اليوم شعبيا ودوليا واقتصاديا.

■ هل من قوانين جديدة يحتاجها لبنان، ما هي؟

□ لنتذكر بانني انا وعدد من زملائي عملنا منذ مطلع تسعينات القرن الماضي على تطوير منظومة تشريعية باتت ضرورية لقيام المؤسسات الفعالة التي وحدها يمكن ان تحقق الشفافية والمساءلة والمحاسبة، اي الافلات من العقاب. اذكر ان عددا من هذه القوانين اقر، مثل قانون حق الوصول الى المعلومات، قانون انشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وقانون الاثراء غير المشروع والتصريح عن الذمة المالية والمصالح، وقانون لحماية كاشفي الفساد، وقانون يتعلق بالاموال العامة المنهوبة، وقانون استعادة الاموال الناتجة من الفساد، وقانون الحد من السرية المصرفية وهو لا يزال قيد النقاش علما انه في غاية الاهمية لرفع عدد من المعوقات لمكافحة الفساد. اما ما يتبقى من الاصلاحات القانونية فهي عدة:

اولها تطوير الاداة الاولى للمحاسبة وهو نظام جديد للقضاء المستقل والنزيه والفاعل، وليس القضاء العدلي فحسب. هناك اقتراح قانون في مجلس النواب يجب اقراره سريعا يتناول القضاء في جميع انواعه الادارية، مجلس شوري الدولة، والمحكمة العسكرية، والقضاء الدستوري والمجلس الدستوري والمجلس

اصلاح سياسي دستوري يبدأ بتفعيل مجلس النواب كمؤسسة اولى للمساءلة والمحاسبة. في هذا الاطار، اذكر انني كنت في العام 2004 قد تقدمت باقتراح قانون لتعديل وتطوير النظام الداخلي للمجلس النيابي اللبناني، من اجل تفعيل دوره الرقابي وهو من الوظائف التي يقصر فيها المجلس منذ سنوات طويلة ولا يزال. اما وسائل تطوير ذلك الدور فتمر عبر تطوير النظام الانتخابي، تطوير النظام الداخلي للمجلس النيابي، رفع عدد من الحصانات الدستورية التي يتمتع بها الرؤساء والوزراء وتفعيل مساءلتهم عبر تعديل الانظمة المطبقة على المجلس الاعلى لمحكمة الرؤساء والوزراء.

■ تسعى الاستراتيجية الى تحقيق ثلاثة اهداف اساسية: تعزيز الشفافية وتفعيل المساءلة ومنع الافلات من العقاب، فهل هي قابلة للتحقيق في لبنان؟

□ حتما هي قابلة للتحقيق اذا ما توافرت الشروط لذلك. اما الشروط فهي اولا وجود خارطة طريق في الاستراتيجية الوطنية بافعال

”

لبنان لن يستلم قرشا واحدا ما لم يحقق اصلاحا جديا وفعالا بمكافحة الفساد

“

محددة يجب تنفيذها مع آلية للمتابعة والتطبيق. هذه الآلية هي جزء من شروط النجاح في مكافحة الفساد. الشرط الثاني هو تطوير الارادة السياسية. اعتقد ان هناك ثلاثة عناصر سوف تدفع لا محالة في اتجاه التطبيق. الاول هو الضغط الشعبي الذي برز بعد انتفاضة الناس الواسعة في تشرين، ثانيا الضغط الدولي لان لبنان بات من هذه الدول التي لن تستلم قرشا واحدا ما لم تحقق اصلاحا جديا وفعالا بمكافحة الفساد الذي بات معروفا من القاضي والداني في لبنان ومن الخارج. اما



قوانين الإصلاح جميعها قطع بازل لن تتمكن من مكافحة الفساد من دون استكمالها كلها.

◀ الاعلى لمحكمة الرؤساء والوزراء، وجميعها تحتاج الى اصلاحات. ثانيها، تطوير القوانين المتعلقة بالهيئات الرقابية، تحديدا ديوان المحاسبة، مجلس الخدمة المدنية، التفتيش المركزي، والهيئة العليا لتاديب الموظفين. هذه جميعها من الهيئات الرقابية الادارية التي تحتاج الى تطوير، وهناك قوانين قيد النظر ويجب الاسراع في اقرارها.

ثالثها، قانون جديد للصفقات العمومية مرفق بهيئة مستقلة للرقابة على هذه الصفقات تنتقل من حالة الادارة - المديرية العامة ضمن التفتيش المركزي الى هيئة مستقلة تشرف وتراقب جميع الصفقات العمومية وهي مزارب من مزاريب الفساد الكبير في لبنان، وهذا قانون يعمل عليه وبات في المراحل الاخيرة لاقراره.

رابعها، قانون يتعلق بالتعارض في المصالح وهي



الفساد يزيد الهوة بين المواطن والسياسيين ويضرب مبدأ المساواة.

وسيلة من وسائل الوقاية من الفساد. وهنا في مجال الوقاية من الفساد، ننتقل الى عملية تشريعية قوامها تطبيق القوانين. يجب التذكير انه يجب ان لا نقر قوانين على اهميتها بل نعمل جادين على تنفيذ القوانين العديدة التي صدرت وتلك الاخرى التي يتوقع ان تصدر. كل ما ذكرته يشبه "البازل"، اي هذه القوانين والمراسيم جميعها قطع بازل لن تتمكن من مكافحة الفساد والوقاية منه من دون استكمالها جميعها، لتكون صورة لبنان كما يفترض ان تكون والذي نرجوه خاليا من الفساد. هذه القوانين اذا ما اضعنا اليها الارادة السياسية والضغط الشعبي والدولي الجدي لا بد من ان تتمكن من الوصول الى دولة النزاهة. يضاف الى هذه القوانين ما اشرت اليه من تعديلات في قوانين الانتخابات التي يجب تطوير ادوات مكافحة الفساد فيها وتطوير النظام الداخلي لمجلس النواب لتعزيز دوره الرقابي. اخيرا وليس آخرا، تطوير جميع الادوات الوقاية من الفساد التي من اطرها تبسيط المعاملات الادارية وتطوير الحكومة الالكترونية، اي ان نخفف من العلاقة ما بين المواطن والموظفين العموميين للتخفيف من مخاطر الرشاوى وتنظيم الاطر الادارية وجميعها من الادوات المتعلقة بالوقاية من الفساد.

■ هل تعتبر ان هذه الاستراتيجية فاعلة في تصحيح مكانة لبنان الواقع بين اكثر الدول فسادا في العالم؟

□ الاستراتيجية ليست هي الترياق او الحل، بل خارطة طريق في اتجاه الحل الذي لا شك في انه يأخذ الكثير من الجهود والتكلفة والوقت لكي نصل الى استكمال هذه البنية التي تشبه السلة. هناك في لبنان مؤسسات غير فعالة لاداء وظائفها، وهذه جميعها تشبه السلة التي لا يمكن ان تحتوي الماء. فاذا عملنا بجد لسد جميع الثغر عبر تطبيق الاستراتيجية، سوف نحول دون انزلاق لبنان الى قعر الدول الاكثر فسادا في العالم، وتغييره رويدا رويدا من خلال مسؤولين جدد في السياسة والادارة، متكلين على النزاهة في السياسة والادارة، اي ان نتكل على شبكة النزاهة الموجودة لبناء دولة النزاهة التي نعمل من اجلها.

لبناني

وبيفهم عليك